



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: العلاقات العراقية التركية في مجال المياه

اسم الكاتب: أ.د. احمد نوري العيسوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/150>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 08:31 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



العلاقات العراقية التركية في مجال المياه

أ.د. أحمد نوري النعيمي

أستاذ السياسة الخارجية

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

المقدمة

قامت تركيا بتنفيذ مشروع الجاب GAP بحجة تطوير المشروعات الزراعية والإنمائية لكي تتمكن من الضغط على سوريا والعراق والتهديد بحرمانها من المياه. ونظراً لأن تركيا لا تستطيع تبرير خفض المياه إلى القطرين العربين، فإنها تطرح موضوع التعاون والمساهمة في "عملية التسوية مع الكيان الصهيوني". ومن جهة أخرى تطرح على العراق الاستغناء عن مياه الفرات بحجة أن مياه دجلة كافية للتنمية في العراق. ولا يتوقف مشروع التعاون في الشرق الأوسط عند هذا الحد، إذ أن القناة التي يطلق عليها قناة السلام من المزمع أن تمر في الأراضي السورية إلى الكيان الصهيوني. من هنا نرى أن الكيان الصهيوني يشترط التطبيع، ويحاول أن يضغط على سوريا في المفاوضات لكي يطمئن من مرور مياهه في الأراضي السورية. وهذا يعني أن مشروع التعاون في الشرق الأوسط بخصوص مسألة المياه يقتضي تطبيق الوطن العربي بالغذاء الذي تتجه تركيا وبالمياه الذي يأخذها ويديرها الكيان الصهيوني كجزء من عملية التسوية. وعلى هذا الأساس، يتم معالجة هذا الموضوع الحيوي في فصلين رئيسين، إذ نتناول في الأول منه العلاقات العربية التركية في مجال المياه بين دول حوضي الفرات ودجلة، أما الثاني فخصصه عن مشروع جنوب شرق الأناضول.

العلاقات في مجال المياه بين دول حوضي الفرات ودجلة

بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، تحول كل من نهر دجلة والفرات من نهرين داخليين إلى نهرين دوليين^١، ومن ثم وجدت ضرورة لقواعد وأحكام واتفاقيات تنظم استعمالات المياه بين الدول الثلاثة، العراق وسوريا وتركيا^٢.

وفي هذا المجال، نصت المادة الثالثة من معاهدة لوزان على ما يأتي "ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسوريا والعراق مهمتها معالجة المشكلات الخاصة ب المياه نهري دجلة والفرات، لاسيما إذا أريد بناء منشآت هندسية في أعلى هذين النهرين تؤثر تأثيراً كبيراً على كمية وتوزيع تصريف هذين النهرين في منطقة ما بين النهرين. وأشارت المعاهدة إلى وضع تسوية لأي خلاف على نظام توزيع المياه، وضرورة الوصول إلى اتفاق بين الدول المعنية يصون المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها، وفي حل الخلاف يمكن اللجوء إلى مبدأ التحكيم^٣. وتنص المادة ١٠٩ من معاهدة لوزان أنه "إذا لم يوجد نص يخالف ذلك، فإنه إن نتج عن تعين الحدود الجديدة أن نظام المياه (قنوات المياه - فيضان المياه - الري - المصارف - المسائل المشابهة) في دولة يتوقف على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما ينتفع إقليم إحدى الدول - بمقتضى عرف قائم قبل الحرب - بالمياه والطاقات أي يوجد منبعها في إقليم دولة أخرى، فإنه يعقد اتفاق بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم"^٤. وهذا يعني انه ينبغي على الدول الثلاث - العراق وسوريا وتركيا - وجوب عقد اتفاقيات بين الدول تضمن وضع حدود جديدة ترتب على المعاهدة تضمن المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة (بما فيها المياه). أي ضرورة تسوية أي نزاع يخص باقتسام المياه بين الدول المذكورة أعلاه. فضلاً عن معاهدة لوزان، فقد أشارت المادة الثالثة من معاهدة عقدت بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٢٣، وتحت رعاية عصبة الأمم، إلزام سوريا بعدم البدء بأي مشروع يؤثر على كمية مياه نهر الفرات عندما يصل إلى العراق^٥. وقد تم خوض عن مؤتمر صداقة وحسن جوار بين تركيا وفرنسا سنة ١٩٢٦، السماح للمفوضية الفرنسية في سوريا بوضع الدراسات والمشروعات اللازمة لتغطية الاحتياجات المائية المتزايدة لمدينة حلب وذلك إما بزيادة التصريف في نهر القويق أو بأخذ الماء من نهر الفرات في تركيا أو بالاثنين معاً. زد على ذلك، فإن البروتوكول الذي ابرم بين تركيا وسوريا لسنة ١٩٣٠ في مدينة حلب، كان الغرض وضع قواعد واضحة لاستخدام مياه نهر دجلة وضمان حقوق البلدين في مياه هذا النهر وفق أسس عادلة^٦. وقد تم إبرام اتفاق بين تركيا وسوريا في عام

١٩٣٩، وبموجبه يتم المشاركة بمياه نهر العاصي (١,٦ مليار م^٣ في السنة كمعدل) ونهر عفرين، إذ تعد تركيا دولة حوضيه سفلی^٨.

ومن الاتفاقيات الدولية التي عقدت بشأن تنظيم الانتفاع بالأنهار الدولية، معايدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا^٩، والمبرمة في ٢٩ آذار ١٩٤٦ لتنظيم استخدام الدولتين لمياه نهر الفرات بقصد إدارة مورد منظم من المياه، وإزالة خطر الفيضانات، وتحديد أكثر الأماكن ملائمة لإنشاء الخزانات ولجعل الإنشاءات المتعلقة بالري، وتوليد القوى الكهربائية المائية ملائمة لمصلحة الدولتين^{١٠}. ويقتضي البروتوكول "أن تقوم تركيا بتزويد العراق بالمعلومات الخاصة بالمشروعات والأعمال التي تتوخى تركيا أن تقوم بتنفيذها في المستقبل على نهر دجلة أو على نهر الفرات أو على روافد النهرين لتكون هذه المشروعات والأعمال على نحو يوفق بقدر الإمكان بين مصالح تركيا والعراق وذلك باتفاقهما المشترك"^{١١}. وأقرت الدولتان إن أفضل مكان لإقامة مثل هذه المشروعات هو إقليم تركيا، وتقتضي أحكام البروتوكول أن تركيا توافق على مبدأ إقامة أي مشروعات تثبت ضرورة إقامتها على أن يعقد اتفاق منفصل بشأن كل منها يتناول موقع إقامتها وتكليف إنشائها وكيفية إدارتها والمحافظة عليها، ويتناول تنظيم انتفاع تركيا بها في أغراض الري وتوليد الطاقات^{١٢}. وجاء في البروتوكول أيضاً: للعراق أن يوفد بأسرع ما يمكن إلى تركيا هيئات من الفنيين لعرض إجراء التحريات والقيام بأعمال المسح، وجمع المدلولات المائية والجيولوجية لتمكنهم من اختيار موقع للسدود ومحطات للمقاييس وغيرها. وبهذا اعترفت تركيا للعراق بحقه في إرسال لجنة من الخبراء لدراسة إمكانية إقامة سدود ومحطات للمقاييس في تركيا^{١٣}. ووفق هذا الاتفاق وافق العراق على المساهمة في تكليف المنشآت الهدافة إلى تنظيم المياه بشكل يستفيد منه العراق^{١٤}. أما فيما يخص سوريا، فإنها أبرمت اتفاقاً مع تركيا في عام ١٩٢١، وبموجبه تم تلبية حاجات مدينة حلب من المياه العذبة، ووافقت الأطراف على المشاركة في مياه نهر قويق وفق أسس العدالة. وتمت الموافقة على أن تتسلم سوريا كمية إضافية من مياه الفرات في الأراضي التركية لحاجة مدينة حلب. فضلاً عن ذلك، فقد دخلت سوريا في اتفاق آخر مع تركيا في

عام ١٩٣٩، وبموجبه يتم المشاركة بمياه نهر العاصي (٦ مليار متر مكعب في السنة كمعدل) ونهر عفران^{١٥}. ومن جانب آخر، أُعلن مندوب سوريا في المؤتمر الأول للغذاء والزراعة عام ١٩٤٨ ضرورة إبرام اتفاقيات بين سوريا والعراق في حال قيام مشروعات ري سورية^{١٦}، وتقرر كذلك في المؤتمر الثاني للغذاء عام ١٩٥١ أن لمشروعات تطوير الجزيرة السورية لاستثمار مياه الخاير والفرات تأثيرات سلبية على استعمال المياه في العراق، ولذا يجب عدم تنفيذها إلا بعد التوصل إلى اتفاق^{١٧}.

اللقاءات بين دول حوضي الفرات ودجلة

لقد كانت هناك لقاءات مستمرة بين الدول الثلاث، لعل أبرزها اللقاء بين الوفد العراقي والتركي في عام ١٩٦٤. وقد أشار الوفد التركي في هذا اللقاء إلى المادة الخامسة من البروتوكول رقم (١) الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين تركيا وال العراق عام ١٩٤٦ التي تنص على وجوب إعلام تركيا العراق باي مشروع تقوم به في أعلى نهر دجلة والفرات داخل أراضيها^{١٨}. وأوضح الوفد التركي في هذا اللقاء مدى أهمية إنشاء سد كيبان (الذي صادق عليه المجلس الوطني التركي الكبير) في حل مشكلات الطاقة الكهربائية في تركيا. أما الجانب العراقي فقد أكد عدم مراعاة الجانب التركي لحقيقة الاحتياجات الفعلية لسوريا وال伊拉克، وفي هذا المجال اقترح الجانب العراقي تشكيل لجنة مشتركة تعاونها هيئة استشارية عالمية يتقى عليها الطرفان لدراسة وجهات النظر المتباعدة. وقد وافق الوفد التركي على تأليف لجنة مشتركة لتتبادل المعلومات وتقديم المشروعات وإعداد أساس الاتفاقيات المستقبلة، واعتراض على الاستعانة بهيئة استشارية عالمية^{١٩}.

إن رفض الجانب التركي تشكيل الهيئة الاستشارية يعود إلى الرغبة في عدم إلزام تركيا بأي تعهد تجاه العراق بشأن الأضرار التي ستترتب على المشروعات التركية مستقبلاً^{٢٠}. وفضلاً عن ذلك، فقد طلب الوفد التركي عدم حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً مشتركاً يجري التباحث على أساسه، وقد أبدت سوريا المقترن، إلا أن العراق لم يوافق عليه، مؤكداً أن لكل نهر حدود الخاصة المنفصلة عن حدود النهر

الآخر^{٢١}. وطرح الوفد العراقي مقدار المياه اللازمة لايفاء بمتطلباته السنوية من النهر وحددها بـ ١٨ مليار م^٣، فضلاً عن إبداء الرغبة في تشكيل هيئة مشتركة من الجانبين تأخذ على عاتقها مهمة تبادل المعلومات الخاصة بهيدروليكا النهر وتحديد معنى الحق المكتسب^{٢٢}. وكان هناك على مستوى العلاقات السورية التركية لقاء بين الدولتين في انقرة بين ٥ - ١٤ أيلول ١٩٦٤ ، وشملت المباحثات الموضوعات الآتية: استعراض الوفد التركي مشروع سد كيبيان من حيث أهدافه وتأثيره على تدفق النهر، وقام الوفد السوري باستعراض مشروعاته على نهر الفرات، مؤكداً على احترامها حقوق العراق في مياه الفرات في مراحل تفيذها لمشروعاتها كافة^{٢٣}. وجرت لقاءات أخرى بين تركيا وسوريا في الستينيات بغية تقسيم مياه النهر. وقد ظهر ان تركيا حاولت عقد اتفاقية مع سوريا لاستخدام نهر الفرات في مشروع تركي سوري على نهر الاورنتس، الاّ ان سوريا رفضت هذه المحاولة لأن نهر الاورنتس يجري في تركيا فقط في الاسكندرونة، التي تم ضمها الى تركيا في عام ١٩٣٩ ، وترفض سوريا ترفض الاعتراف بأنها منطقة تركية^{٢٤}. وطلب العراق في الاجتماع الثلاثي الذي عقد في بغداد في كانون الأول عام ١٩٦٥ ١٨,٠٠٠ مليون م^٣ سنة من مياه نهر الفرات، وطلبت سوريا ١٣,٠٠٠ مليون م^٣ سنة، وتركيا ١٤,٠٠٠ مليون م^٣ سنة، ويبلغ مجموع هذه النسب ٤٥,٠٠٠ مليون متر مكعب بالسنة^{٢٥}. فضلاً عن ذلك، فقد كانت هناك مفاوضات بين العراق وسوريا في بغداد من ٢٨ / ٥ / ١٩٦٦ إلى ٢ / ٦ / ١٩٦٦ واللقاء الأول بين سوريا والعراق في بغداد من ١٦ / ١ إلى ٩ / ٢ ١٩٦٧ ، واللقاء الثاني بين العراق وسوريا في دمشق من ١٢ / ٤ إلى ٨ / ٥ ١٩٦٧ ، واللقاء الثالث بين العراق وسوريا من ١١ / ٢٥ إلى ١١ / ١٩٦٧ . ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى بروتوكول التعاون الاقتصادي والفنى بين العراق وتركيا الذي يحمل رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ ، إذ اجتمع ممثلو كلتا الدولتين في أنقرة ابتداء من ١٥ كانون الثاني ١٩٧١ لغاية ١٩ كانون الثاني ١٩٧١ ، وتم الاتفاق وبموجب المادة الثالثة من البروتوكول المذكور على ما يأتي^{٢٦} :

- ١ تجري السلطات التركية المختصة أثناه وضع برنامج ملء خزان كييان جميع المشاورات التي تعد مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيلان^{٢٨}.

-٢ يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن، بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وعقد لقاء بين سوريا والعراق في دمشق في ٢١ آذار ١٩٧١، مثل العراق فيه صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك، ومثل الجانب السوري محمود الأيوبي نائب رئيس الجمهورية السورية آنذاك، وتم الاتفاق على صيغة تقسيم مياه نهر الفرات بين العراق وسوريا، إلا أن الوفد السوري وبعد الاتفاق أجرى تعديلات أساسية فيها بصورة منفردة عند طبعها مما أدى إلى اعتراض الجانب العراقي عليها^{٣٩}. وعقد لقاء ثالثي وعلى مستوى فني بين العراق وسوريا وتركيا للباحث حول المسائل الفنية المتعلقة بملء سد كيابان من ١٦ إلى ١٢ أيار ١٩٧٤، ومفاضات ثنائية من ٥/١٩ إلى ٦/١٩٧٤ بين سوريا والعراق حول شحة مياه الفرات بعد تزامن خزن سوريا وتركيا للمياه في الطبقة وكيابان^{٤٠}.

مشروع جنوب شرق الأناضول

قامت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب الأناضول باسم GAP (الاختصار التركي لـ مشروع جنوب الأناضول أو Guneydogu Anadolu Projesi) على الفرات ودجلة وروافدهما في ست محافظات بمناطقها الجنوبية - الشرقية، يغطي هذا المشروع على مساحة ٧٤,٠٠٠ كم^٢ أو ٩,٥% من المساحة الإجمالية. يقع المشروع بين نهرين كبيرين: دجلة والفرات اذ يعيش حالياً ٥ ملايين نسمة او ٩% من مجموع السكان. علماً بأن هذه النسبة سترتفع إلى حدود ١٧% عام ٢٠١٢ (١٣,٥ مليون نسمة)^{٣١}، وهو مشروع ضخم متعدد الجوانب والأغراض يتضمن إقامة ٢١ سداً منها ١٧ سداً على الفرات، و٤ سدود على دجلة و١٧ محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات وغيرها، ويتكلف ٢٠ مليار دولار، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذه

وبشكل عام قبل عام ٢٠٠٠، وتم بالفعل الانتهاء من بعض مكوناته، وستتحقق تركيا أهدافاً اقتصادية كبيرة بعد إنجازه منها توفير المياه اللازمة لري ما يعادل ٢٠٪ من المساحة الزراعية الحالية، ومضاعفة إنتاجها من الطاقة الكهربائية بمقدار ٧٥٠٠ ميغاوات، وتوفير ٥١ مليون فرصة عمل جديدة في هذه المناطق^{٣٢}. وقررت تركيا أن تستخدم في وقت لاحق النسبة نفسها من مياه دجلة وكخطوة أولى في سبيل ذلك يجري الآن إنشاء نفق لنقل مياه الفرات من خزان اتاتورك الجديد إلى نقطة تقع إلى الجنوب من مدينة اورفة. ومن المتوقع أن تسمح هذه الخطة (وما تستلزمها من استثمار) بنقل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات، وهي كمية تشكل وفق الحسابات التركية نصف موارد النهر، وقد وعدت تركيا من جانب واحد أن النصف الثاني من المياه سوف يتذبذب باتجاه دولتي المصب^{٣٣}.

وتعد منطقة جنوب شرق الأناضول من أكثر المناطق حرمانا في تركيا وفق إحصاءات عام ١٩٩٠ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤٧,٥٪ عن المعدل في تركيا. ومن المتوقع أن يغير مشروع جنوب شرق الأناضول مظاهر الحياة الاقتصادية في المنطقة، بحيث يمكن عبر رفع إمكانات الري في المناطق النصف مدارية ان يزرع محصولين او ثلاثة سنويا بما يسهم في تنوع المحاصيل الزراعية. في بينما يقدر الإنتاج الوسطي للهكتار بـ ٢٠٠٠ كلغم من القمح في تركيا، يبلغ ما يقارب ١٠٠٠ كلغم في منطقة المشروع. ومع الري سيرتفع هذا الرقم وفق إحصاءات مركز التجارب الى ٤٠٠٠ كلغم^{٣٤}. وهناك آثار سلبية لمشروع الأناضول على كل من العراق وسوريا اللتان تطالبان بزيادة كمية المياه المتدفقة في النهر الى ٧٠٠ متر مكعب في الثانية، في حين ترفض تركيا هذا الطلب^{٣٥}. وهذا يعني انه في حالة تنفيذ تركيا مشروع جاب سيؤدى الى انخفاض كمية المياه المتدفقة الى كل من سوريا والعراق الى ١١ مليار متر مكعب سنوياً. ففي مجال الري على سبيل المثال نرى ان هناك آثارا سلبية، اذ سيؤدى المشروع الى استبعاد ٤٠٪ من أراضي حوض الفرات في العراق من نطاق الاستغلال الزراعي، ويصعب على العراق تعويض هذا النقص في المياه اعتماداً على مخزون "بحيرة الثرثار" ونهر دجلة لارتفاع نسبة ملوحة مياه

الأخير، ويؤثر المشروع سلباً في $\frac{3}{2}$ الأراضي السورية المروية المعتمدة أساساً على مياه الفرات^{٣٦}. ومن النتائج السلبية الأخرى المحتملة لمشروع الجاب، هي حدوث تلوث ناتج عن مياه الري العائدة. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن التنبؤ بنوعية هذه المياه بشكل اكيد لكن اذا اتضحت انها اكثراً ملوحة من ما يتوقع، ستواجه سوريا مشكلات بيئية جديدة، لأن معظم مياه الري العائدة ستجري ثانية الى نهر الفرات عبر نهر باليخ الذي يجري عبر سوريا. بالنظر الى طبيعة مياه الري العائدة، من الممكن ان تمر سنوات عده قبل ان تتضح المشكلة بسبب معدل حركة المياه الجوفية البطيء. وقد أمكن تحديد مشكلات مماثلة على نهر الكولورادو في الولايات المتحدة^{٣٧}.

يقول الأتراك، أن السدود التي أقيمت حتى الآن، وتلك التي سوف تقيمها تركيا على نهري الفرات ودجلة، لن تسهم فقط في تلبية احتياجات تركيا من الطاقة ومياه الري بل سوف توفر أيضاً إمدادات منتظمة من المياه إلى جيرانها. إن السدود التركية على النهر تتميز بالكفاءة بفضل خصائص الخزانات التابعة لها وقلة الفاقد منها نتيجة التبخر وكذلك بسبب خصائصها الجغرافية والطبوغرافية. إن تدفق المياه في هذه الأنهر يختلف بصورة كبيرة من فصل إلى آخر. ففي أشهر الصيف يتراوح متوسط تدفق المياه في هذه الأنهر ما بين $150 - 200$ م^٣/ث، بينما يصل في فصل الربع إلى مستوى 5000 م^٣/ث وأكثر. وهذا يعني ببساطة حدوث فيضانات ضخمة في أشهر الربع والجفاف في أشهر الصيف وقد نظمت هذه التقلبات نتيجة لبناء السدود على نهر الفرات^{٣٨}. وفي هذا المجال ذكر اوزال في ١٨ كانون الثاني ١٩٩٠ قائلاً: "إن الشائعات المتواترة عن إمكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه، تعبر عن رؤية خاطئة ومضللة. ولا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد اياتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين. وتركيا لا ترغب في دخول أي نزاعات مع جيرانها، وينصرف جل اهتمامها إلى تعبئة إمكانياتها للتنمية الاقتصادية. ولماذا لا يتم التعامل مع سد اياتورك، كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر

الفيضانات، كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي".^{٣٩} ويقول الأتراك: "لقد اتخذت تركيا من أجل ملء خزان سد اتاتورك التدابير اللازمة كافة من أجل عدم الحق ضرر يذكر بالدولتين المنشطتين: سوريا والعراق، ويجب التسليم أيضاً بأن هذا الاجراء هو ضرورة فنية لبناء أي سد، وقد أبلغت سوريا في حينه أن تدفق مياه النهر سوف يوقف لمدة شهر واحد بسبب ضرورة فنية. وقبل مدة ملء الخزان أطلقت تركيا كمية من المياه تتجاوز الـ $500 \text{ م}^3/\text{ث}$ التي تلتزم بها تركيا طبقاً لاحكام البروتوكول الموقع مع سوريا عام ١٩٨٧، وبذا أتاحت تركيا الفرصة للدول الأقرب إلى مصب النهر حتى تجمع تلك الكمية الإضافية في خزاناتها الخاصة. وقد تم إطلاق $768 \text{ م}^3/\text{ث}$ عند الحدود التركية السورية خلال المدة التي بدأت من ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ وانتهت عند بدء عملية ملء السد في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠. كما ان المياه التي تأتي من الروافد التي تلتقي بالفرات فيما بين سد اتاتورك والحدود التركية السورية قد استمرت في التدفق إلى سوريا في المدة بين ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ التي تشمل مدة الماء. وبالتالي فإن اجمالي كمية المياه التي عبرت الحدود ما بين ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ و ١٢ شباط ١٩٩٠ قد بلغت $3,6 \text{ بـ} \text{م}^3$ ، بما يوازي $509 \text{ م}^3/\text{ث}$ في المتوسط. وبالتالي فإنه حتى في مدة الـ 82 يوماً والتي تشمل أيضاً الشهر الذي تم خلاله ملء السد، تلقت سوريا مياهاً أكثر من الكمية التي التزمت بها تركيا، وهي $500 \text{ م}^3/\text{ث}$. وقد وصل مستوى المياه في سد اتاتورك إلى $15 \text{ بـ} \text{م}^3$ خلال المدة من كانون الثاني ١٩٩٠ إلى ايلول ١٩٩١. وفي المدة نفسها تم إطلاق $27 \text{ بـ} \text{م}^3$ من المياه إلى الدول الأقرب لمصب النهر على أساس $500 \text{ م}^3/\text{ث}$. وتدل هذه الأرقام على انه كان يمكن لتركيا ان تكمل ملء السد بكثير لو أنها قطعت المياه المتداقة إلى جيرانها في الجنوب كلياً. وبدل عدم لجوء تركيا إلى مثل هذا الأسلوب على حسن نوياتها وعلى حرصها على عدم إلحاق الضرر بجيرانها".^{٤٠} ومن وجهة النظر التركية، فإن المياه المتاحة في تركيا هي ما يقارب خمس المياه المتاحة لفرد في الدول الغنية بالمياه. فتركيا تستخدم $25,9 \text{ بـ} \text{م}^3$ من طاقاتها البالغة $110 \text{ بـ} \text{م}^3$ والجزء المتبقى وهو $84,1 \text{ بـ} \text{م}^3$ ليس هو ما تحتاجه تركيا، إنما هو الكمية التي لا

يمكن ان تخصص بعد لاحتياجاتها^١. ويرى الأتراك: أن المياه المتاحة للفرد سنويا في العراق وسوريا هي ٥١٩٢ م^٣ و ٢٣٦٢ م^٣ على التوالي. وان الرقم الخاص بالمياه المخصصة للفرد في السنة في العراق هو أعلى من الرقم المماثل في تركيا، بينما الرقم نفسه في سوريا ليس اقل بكثير من مثيله في تركيا. وعليه فان تركيا - من وجهة النظر هذه- ليس لديها مصادر وفيرة للمياه ليتم تخصيصها لتلبية احتياجات دول الشرق الأوسط الأخرى^٤. وأمام وجهات النظر المتباينة حول وضع تركيا المائي، التي يركز بعضها على ان تركيا تملك من المياه ما يمكن ان يغطي احتياجات المنطقة بأسرها. فان دراسات أخرى ترفض مقوله ان تركيا بين الدول العشر الأوائل في العالم الموصوفة بعنادها المائي. وتصر على ضرورة تأمين تنظيم مائي داخلي جديد في تركيا يزيل حالة اللاتوازن القائمة في توزيع المياه والاستفادة منها، وهم يعطون كمثال على ذلك مدينة استنبول في الغرب ومدينة ماردين في الجنوب الشرقي. ومن وجهة النظر التركي فان تحقيق الشرط الأول لتأمين هذا التوازن فهو استغلال ما لا يقل عن ٨٤ مليار م^٣ من المياه الموجودة على اقل تقدير^٣.

موقف القانون الدولي العام من مشروع جنوب شرق الأناضول

يعلق الفن توفلر على قرار تركيا الخاص بوقف تدفق مياه نهر الفرات الى العراق وسوريا عام ١٩٨٩ لمدة شهر واحد قائلاً: سواء كانقصد من حبس مياه الفرات هو دفع الحكومتين السورية والعراقية الى اتخاذ اجراء عسكري ضد المقاتلين الأتراك ام لا، فان الحدث نفسه كانت له دلالات بيئية هامة، وبوسع المرء ان يقول إنه طلقة استهلاكية في الحرب البيئية التي ستصبح اكثر شيوعاً واشد تطوراً بمراحل في العقود المقبلة. وقد تعمد دولة يوماً الى إطلاق حشرات مبدلة جينياً ضد دولة خصم، او تحاول التلاعب بطبقتها. وعندما يأتي ذلك اليوم ستقوم الجاسوسية بتوفير الذخيرة اللازمة للحرب البيئية»^٤. ويتعارض قطع تركيا للماء عن العراق وسوريا لمدة معينة ولتبنيات فنية مع القواعد القانونية الدولية والعرف الدولي الذي أكد على التزام الدولة عند ممارستها لسيادتها على أي جزء من اجزاء إقليمها بعدم الاضرار بالأوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية للأنهار الدولية اذ تسأل الدولة عن جميع

الاضرار الصادرة عنها وعن رعاياها التي يتربّع عليها اضرار بدول الحوض الأخرى وتقف حائلاً دون انفاس الدول الأخرى بمياه النهر بالشكل الذي يتلائم مع احتياجاتها وخططها. وعلى هذه الدول أن تراعي في الوقت نفسه الا يؤدي استغلالها للجزء من النهر الداخل في ملكيتها إلى الاضرار بغيرها من الدول المشتركة معها في ذات النهر، وعلى ذلك يمتنع عليها:

- ١- ان تغيير المنطقة التي يعبر فيها النهر حدودها إلى إقليم دول مجاورة إلا بموافقة هذه الدولة.
- ٢- ان تغير من طبيعة المياه تغييراً من شأنه ان يضر بغيرها.
- ٣- ان تقوم على اقليمها باعمال يمكن ان تؤدي الى فيضان النهر في إقليم دولة أخرى.
- ٤- ان تصرف او تحجز من ماء النهر قدرًا يتسبب عنه هبوط المستوى الطبيعي لمجرى الماء في الدولة المجاورة.
- ٥- ان تقوم بـى عمل يمكن ان يؤدي الى تعطيل الملاحة في النهر او الى ايجاد عقبات في سبيلها.

وقد أكدت أعمال اللجان والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة على ذلك كما في قرار اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٢ التي بيّنت "ان الدول الحوضية وان كانت تملك حقوق السيادة الإقليمية على ذلك الجزء من النهر الدولي او المتاخم لحدودها، الا ان ذلك الحق مقيد بضمان حقوق الدول الأخرى من هذا النهر". وأكّدت لجنة القانون الدولي العام التابعة للأمم المتحدة على الحقيقة نفسها في ١٩٧١، وإعلان الدول الأمريكية لعام ١٩٣٣ في مونتريال والمؤتمر السابع والأربعون لرابطة المحامين الدوليين الذي في يوغسلافيا عام ١٩٥٧^{٤٠}. وقد أشارت لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٨ في تقريرها إلى أنه «يجب تعويض اي اثر مدمر على الصحة العامة والصناعة والملكية والزراعة او البيئة». بمعنى آخر لا يمكن لاي دولة من دول الحوض حرمان شريكها في الحوض من المياه، اذا أدى هذا الحرمان

إلى أذى قابل للتقدير، ويجب إعادة توزيع المياه لوقف هذا الانتهاك. وفي هذا المجال لابد ان نؤكد انه منذ عام ١٩٥٧ ومحكمة العدل الدولية ترفض السيادة المطلقة لدول المجرى الأعلى، مشددة على ضرورة المشاوره والتعاون مع دول المجرى الأسف^{٤٧}.

ويمكنا استخلاص قاعدة عرفية تذهب إلى ضمان حقوق الدول المتشاطئة في مياه النهر الدولي، فقد حرمت الوثائق على ضمان هذه الحقوق وذلك اما بالنص على منع الدول المتشاطئة من القيام بمشروعات استغلال المياه دون اخذ موافقة الدول المعنية او بالنص صراحة على وجوب احترام حقوق الدول المتشاطئة الأخرى وتوزيع المياه بينها للحيلولة دون إنكار بعضها حقوق بعض^{٤٨}. وعليه فالدولة المتشاطئة لا تستطيع استغلال موقعها الجغرافي والتحكم بمياه النهر الدولي كما تشاء، بل ان عليها ضمان حقوق الدول المتشاطئة الأخرى، والا فانها تخالف قاعدة عرفية دولية. وتأكدت القاعدة العرفية في اعمال ومناقشات لجنة القانون الدولي «اللجنة السادسة» التابعة للأمم المتحدة التي اخذ اهتماماً بموضوع استغلال الأنهر الدولي في غير شؤون الملاحة، يزداد منذ سنة ١٩٧٢ وذلك تفيذاً لتوصية الجمعية العامة الواردة في القرار ٣٠٧١ (٢٨-٤٩). وقد أكد مندوب الولايات المتحدة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة في اللجنة السادسة على انه في حالة غياب شروط معاهدة خاصة، فإن اتجاه القانون يذهب إلى ان الدولة لا تستطيع الادعاء باستعمال مياه النهر الدولي بطريقة تسبب اضراراً جسيمة في مصالح الدول الأخرى^{٥٠}. وتأكدت القاعدة العرفية في اعمال اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية، ففي اجتماعها المعقد في اكرا عام ١٩٧٠ قدم ممثل العراق وممثل الباكستان مشروعًا مشتركاً اكدا فيه ضرورة ضمان حقوق الدول المتشاطئة، فقد نصت المادة الثانية على التزام الدول المتشاطئة باحترام الحقوق المكتسبة للدول الأخرى المشتركة معها في النهر (الفقرة أ)، ومنعت المادة المذكورة الدول المتشاطئة من القيام بأي إنشاءات على اقليمها من شأنها احداث اضرار جسيمة ودائمة في اقليم دولة متشاطئة أخرى (الفقرة ب)^{٥١}. وألزمت المادة الثالثة الدولة التي تتوى القيام بمثل هذه الإنشاءات اخذ موافقة الدول المعنية، وفي حالة حدوث الضرر فالدولة المتضررة الحق في المطالبة بتعويض الضرر.^{٥٢} ومنعت

المادة الخامسة الدول المتشاطئة من تغيير مجرى النهر الدولي، وأعطت المادة السادسة الحق لكل دولة متشاطئة في حصة عادلة ومعقولة في الاستعمالات المفيدة لمياه النهر الدولي.^{٥٣}

والحق أن المجتمع الدولي يتوجه بصورة بطيئة نحو مبادئ حديثة متافق عليها
وقواعد مشتركة تشير إلى^٤:

- ١- القواعد التي تبنتها عام ١٩٦٦ جمعية القانون الدولي العام المعروفة بمبادئ هلسنكي بشأن استخدامات مياه الأنهار الدولية.

٢- تقرير عام ١٩٨٨ للجنة القانون الدولي العام التي أسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ الخاص بقانون الاستخدام غير الملاحي لمجاري المياه الدولية، مع مسودات سنوية إضافية.

٣- معايدة Bellagio للعام ١٩٨٩ التي أعدتها فريق من اخصائي المياه.
وبناء على ذلك، يمكننا التأكيد على قواعد فقهية في القانون الدولي العام التي تكمن في:

١- مبدأ الانتفاع المتكافئ والمقبول: ويتتيح هذا المبدأ لكل دولة يمر المجرى المائي الدولي عبر أراضيها الانتفاع منه داخل أراضيها بشكل متكافئ ومقبول، ويلزم جميع هذه الدول بالمشاركة في استخدام وتطوير وحماية المجرى المائي الدولي بأسلوب متكافئ ومقبول، وتنطوي هذه المشاركة على كل من حق الانتفاع من المجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتطويره.

٢- المبدأ القاضي بان الانتفاع المتكافئ والمقبول ينبغي ان يتم وفقاً لجميع الظروف والعوامل ذات الصلة، بما فيها:

أ- العوامل الجغرافية، والجغرافية المائية والهيدرولوجية وغيرها من العوامل ذات الصلة بالطبيعة.

ب- المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية التي يمر المجرى المائي عبر أراضيها.

- ج- تأثير استخدام المجرى المائي الدولي من قبل إحدى الدول التي يمر المجرى عبر أراضيها على سائر الدول المعنية الأخرى.
- د- الاستخدامات الحالية والمحتملة للمجرى المائي الدولي.
- هـ- صيانة وحماية وتطوير واقتصاديات استخدام المجرى المائي وتكاليف الإجراءات والتدابير المتخذة لهذه الأغراض.
- وـ- توفير البديل او القيمة المماثلة لاستخدام معين سواء أكان قائماً حالياً أم مخططاً له، وفي سياق تطبيق المبدأ الأول والعوامل المدرجة افأ، فإن هذا المبدأ يتطلب أيضاً من الدول المعنية التي يمر المجرى المائي عبر أراضيها التشاور بروح من التعاون متى ما اقتضت الضرورة^{٥٦}.
- ٣- مبدأ الالتزام بعدم تسبب الضرر سلفاً: ويوضح هذا المبدأ القاعدة الأساسية القائلة إن على الدولة التي تتبع من مجرى مائي دولي أن تجعل ذلك على نحو لا يلحق ضرراً يمكن تصوره أو إدراكه سلفاً بالدول المعنية الأخرى التي يمر المجرى عبر أراضيها، وهذه القاعدة الراسخة هي تطبيق دقيق لمبدأ الاستخدام غير الضار للأراضي التي تمثل بحد ذاتها تصوراً لتكافئ الدول في السيادة، بمعنى ان الأهلية المطلقة التي تتمتع بها الدول التي يمر المجرى المائي عبر أراضيها لا يجب ان تمارس بالشكل الذي يلحق ضرراً بالدول المعنية الأخرى، اذ ان إلحاق ضرر كهذا يتضارب مع أهلية هذه الدول بالنسبة لقضايا تقع ضمن أراضيها^{٥٧}. وتتجدر الإشارة في هذا المجال الى انه توجد قاعدة عرفية تمثل في ضرورة الاتفاق من خلال المفاوضات على طريقة استغلال مياه النهر الدولي، لا سيما ان المستقر في الفقه والعمل الدوليين هو ان النهر من منبعه الى مصبه يعد وحدة طبيعية كاملة ولا تستطيع أي دولة ان تقيم مشروعات عليه الا بعد الاتفاق مع الدول الأخرى المعنية. وفحوى القاعدة العرفية ان هناك التزاماً بالتفاوضات بين دول الحوض للتوصل الى اتفاق بشأن تنظيم استغلال الأنهر^{٥٨}.

ولا بد أن نؤكد هنا على الحقوق المكتسبة للعراق التي تتصل بنظام الري التاريخي من نهري دجلة والفرات. لأن هناك بعدها لهذه الحقوق أحدهما يرتكز على حقيقة ان تلك الأنهار أعطت الحياة الى سكان منطقة ما بين النهرين لآلاف السنين^٨ ، وبالتالي لا يحق لدولة متشاطئة في اعلى النهر ان تنتزع حقوق هؤلاء السكان وينبع بعد الثاني للحقوق المكتسبة من منشآت المياه او الرأي القائمة، فالعراق لديه ١,٩ مليون هكتاراً من الأراضي الزراعية في حوض الفرات، بما في ذلك أنظمة ري تاريخية بقيت من العهد السومري، والعراق اقام العديد من المنشآت لري هذه الأرضي^٩ . وعليه فقد اتهم العراق تركيا لأول مرة أثناء ملء سد اتابورك بانتهاك القانون الدولي لعدم إبلاغها العراق في حينه بتقليلها تصريف المياه الى اقل من الحد الذي التزمت به مما ادى الى تعرض مواطني العراق لموقف صعب للغاية. هذا فضلاً عن ان تركيا سوف تلحق الضرر بالدول المتشاطئة في أدنى النهر ببنائها سدوداً وأنظمة ري جديدة^{١٠} . وعليه فقد أعلن العراق ان مياه دجلة والفرات يجب ان يتم اقتسامها بين الدول المتشاطئة وفقاً لمعادلة رياضية على النحو الآتي^{١١} :

- ١- تبلغ كل دولة من الدول المتشاطئة للدولتين الآخريتين بمتطلباتها من المياه اللازمة لمشاريعها التي تم تفيذها وكذلك المشاريع قيد الإنشاء والمشروعات قيد التخطيط.
 - ٢- يتم تبادل البيانات الهيدرولوجية الخاصة بالفرات ودجلة.
 - ٣- بعد جمع كل البيانات ذات الصلة، تقوم لجنة فنية مشتركة اولاً بحساب متطلبات المياه الخاصة بالمشروعات التي تم تشغيلها، ثم الخاصة بالمشروعات قيد الإنشاء وأخيراً المتطلبات الخاصة بالمشروعات قيد التخطيط. ويتم تحديد احتياجات كل من هذه المشروعات بصورة منفصلة.
- وفيما يخص سوريا، فإنها تؤكد على الآتي^{٦٢} :
- ١- تعلن كل دولة من الدول المتشاطئة عن متطلباتها من كل نهر على حدة.
 - ٢- ان يتم حساب إمكانيات كل من النهرين في كل من الدول المتشاطئة.

٣- اذا لم يتجاوز أحجمالي المتطلبات أحجمالي الامدادات، فان المياه تقسم طبقاً
الأرقام المحددة.

٤- اذا تجاوز أحجمالي المتطلبات، كما أعلنتها الدول المتشاطئة الثلاث طاقة نهر
ما، فان الكمية الزائدة يجب ان تطرح بصورة تناسبية من متطلبات كل من
الدول المتشاطئة.

وأكدت سوريا، ان تركيا تصرفت بما يتعارض مع روح حسن الجوار، وتسببت
في ضرر بالغ للزراعة السورية، ولتوليد القوى المائية وللمرافق الخاصة بإمدادات
المياه. ومن وجهة النظر التركية، ان مفهوم الحقوق المكتسبة الذي يؤكّد عليها العراق
وسوريا إنما الغاية منه هو حمل تركيا على تصريف كمية أكبر من المياه وتحملها
على تقبل مثل هذا الأسلوب في التعامل. وتحاول تركيا من خلال ذلك، ان تؤكّد ان
نظريّة الحقوق المكتسبة وحدها ليس لها أهميّة كبيرة في هذا الشأن، وتستشهد بأراء
ستيفن ل. ماك كفري للتدليل على ذلك. فضلاً عن ذلك، أبرمت تركيا مع سوريا
بروتوكول التعاون الاقتصادي في عام ١٩٨٧ يغطي الى جانب المياه عدداً من
المسائل الأخرى وبموجبه تزود تركيا سوريا بـ ٥٠٠ م^٣ من المياه في كل ثانية^{٦٣}. وقد
أثيرت هذه الاتفاقية أثناء زيارة اوزال للعراق ٣-١ نيسان ١٩٨٨ من قبل طه ياسين
رمضان نائب رئيس جمهورية العراق سابقاً، وقد أجاب اوزال «إن الاتفاقية التي
أبرمتها تركيا مع سوريا تشكّل اتفاقية ثنائية مؤقتة، ولكن الاتفاقية النهائية ستكون على
صعيد ثلاثي والنقص الملاحظ في المياه التي تصل إلى العراق عبر سوريا مشكلة
يجب تسويتها بين العراق وسوريا»^{٦٤}. والحق انه لا حاجة لعقد مثل هذا الاتفاق اذ
يمكن لتركيا وال العراق ان يبرما اتفاقاً شائياً على غرار الاتفاق القائم بين تركيا وسوريا.

وقد بعث الرئيس العراقي السابق صدام حسين بوزير النفط العراقي السابق
عصام عبد الرحيم الجبلي إلى أنقرة في ١٤ كانون الثاني ١٩٩٠ ، للتأكيد على طلب
العراق من تركيا تعديل خطتها لإقامة سد على نهر الفرات وحملها مسؤولية غياب أي
اتفاق حول اقتسام المياه. وقد ذكر الجبلي للصحفيين «إن الفنيين العراقيين وضعوا
خطة لتعديل المشروع التركي الذي بدأ تطبيقه الآن ويتضمن قطع مياه النهر لمدة

ثلاثين يوماً كاملة، مشيراً إلى أن الوفد الفني الذي يرأسه سيقدم ملاحظاته للمسؤولين الأتراك»^{٦٥}. وعلى اثر إعلان تركيا عن نيتها قطع مياه نهر الفرات لمدة شهر بغية ملء سد أتانورك ومسطحاته المائية^{٦٦}، ذهب وفد عراقي آخر برئاسة السيد نزار حمدون وكيل وزارة الخارجية العراقية الى أنقرة بشأن تقييم مدة القطع من شهر الى ١٥ يوماً^{٦٧}. وفضلاً عن ذلك، فقد قام العراق بإرسال وفد الى أنقرة ضم خبراء وأخصائيين من وزارة الزراعة والري، الا ان الزيادة لم تتحقق اية نتائج بسبب إصرار تركيا على مدة القطع مما دفع العراق في نيسان ١٩٩٠ الى عقد اتفاق مع الجانب السوري يقضي بقسمة وارد النهر بنسبة ٥٥% للعراق، و٤٢% لسوريا لتخفيض اضرار القرار التركي^{٦٨}.

إن قرار تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق، يتجاوز كثيراً حدود القيام بأعمال صيانة سد أتانورك، لأن زيادة المعرفة بالبيئة قد تسهم في التقليل من مثل هذه المشكلات، الا انها تمهد الطريق أيضاً امام التلاعب المتتطور ببيئة دولة ما من قبل صناع القرار السياسي في دولة أخرى. وعليه نرى ان تركيا اتخذت هذا القرار لسبب آخر هو وجود القواعد النائية لحزب العمال الكردستاني عبر الحدود الجنوبية لتركيا والتي ظل مقاتلو هذا الحزب يتسللون عبرها لمحاجمة تركيا التي دأبت بدورها على مطالبة سوريا والعراق بحراسة الحدود ومنع عمليات التسلل تلك، وكان من نتائج العمليات الأخيرة، قيام الأكراد بغارات ضد القوات المسلحة التركية، استهدفت أيضاً سد أتانورك. وبعد اتخاذ قرار وقف المياه من السد المذكور بأربعة أيام شن الأكراد غارة أخرى تسببت في مقتل ثمانية وعشرين شخصاً في قرية تركية على الحدود العراقية مما دفع وسائل الأعلام التركية للمطالبة بتوجيه ضربة مماثلة ضد قواعد pkk في الأرضي السورية^{٦٩}. وسواء كان القصد من وقف المياه في سد أتانورك هو دفع العراق وسوريا الى اتخاذ اجراء عسكري ضد pkk ام لا، فان الحدث نفسه كان له دلالات بيئية هامة، ويوسع المرء ان يقول انه طلاقة استهلاكية في الحرب البيئية التي ستصبح اكثر شيوعاً وأشد تطوراً بمراحل في العقود المقبلة. وقد تعمد دولة يوما

إلى إطلاق حشرات مبدلة جينياً ضد دولة خصم، أو تحاول التلاعب ب Genetics. عندما يأتي ذلك اليوم الجاسوسية بتوفير الذخيرة اللازمة للحرب البيئية.^{٧٠}

أما إذا نظرنا إلى الناحية الاقتصادية في هذا الأمر فسنجد أن الأجهزة الاستخبارية وبفضل ما لديها من نظم الاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية قادرة على التتحقق من أن الدول تتقيد باتفاقيات البيئة على غرار قدرة هذه الأجهزة على التتحقق من مدى التقييد باتفاقيات الحد من التسلح^{٧١}، وسوف يتم خلق تكامل أوثق بين الاستخبارات البيئية والخطيط السياسي والعسكري فيما تصبح الحرب البيئية والاتفاقات البيئية جزء من النظام الدولي الجديد.^{٧٢} وفيما يخص الجانب القانوني، نرى أن إعلان مونتيفيديو لم ينص فقط على الإخطار المسبق بالإشغال الهندسية المزعمة فحسب وإنما أيضاً على الموافقة المسبقة على التعديلات التي يتحمل ان تسبب ضرراً، وقد ذهب إلى المنهى نفسه مبدأ الإعلان والتشاور الذي اعتمدته مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ١٩٧٤، وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمياه عام ١٩٧٧، وما ورد في قواعد هلسنكي ١٩٦٦، والقواعد المتعلقة بتنظيم تدفق مياه المجاري المائية الدولية الذي اعتمدته رابطة القانون الدولي عام ١٩٨٠ (المادتان ٧،٨)، وأحكام قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملحوظة.^{٧٣}

وأثناء زيارة يلدرم أكبولوت إلى بغداد في أيار ١٩٩٠، أكد الجانب العراقي ضرورة الإسراع في التوصل إلى قسمة عادلة لمياه الفرات لما يشكله الوضع الحالي من خطورة في حوض النهر التي تهدد (٧) مليون عراقي يعيشون على حوض النهر، وطالب العراق تركيا بزيادة وارد مياه النهر عند نقطة الحدود السورية التركية خطوة أولى لحين اجتماع اللجنة الثلاثية لاتفاق بشكل نهائي على قسمة مياه النهر خلال مدة أقصاها سنة واحدة.^{٧٤} وعقدت اللجنة الفنية المشتركة الإقليمية بين العراق وسوريا وتركيا اجتماعاً في دمشق في ٢٨/١٠/١٩٩٢. قدم الجانب السوري في الجلسة الأولى منه برنامج الأعمال المقترن وتضمن تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية والاتفاق على برنامج عمل. وقبل عقد الجلسة الثانية في ٩/٢٩ استقبل الوفود الثلاثة

وزير الزراعة والري السوري المهندس عبد الرحمن مدني الذي أكد على ضرورة أن «تجز اللجنة الفنية المشتركة المهمة الموكلة إليها بأقرب ما يمكن، كان من المفروض ان تطرح المشاريع القائمة تحت التنفيذ والمشاريع المخطط لها وذلك في آخر اجتماع وزاري للمناقشة لمعرفة كمية المياه الازمة لها في كل من حوض نهر الفرات وحوض نهر دجلة.. ولا بد أن تكون منطقتنا مستقرة وان لا تحدث فيها هزات إضافية..فإن علينا أن لا نقول ان هناك ازمة مياه او حرب مياه..»^{٧٥}، وقد أشار الوفد العراقي ردًا على كلمة الوزير السوري إلى ضرورة الوصول إلى برنامج عمل يكون أساساً لعمل اللجنة الفنية في تحقيق مهمتها الموكلة إليها في بروتوكول عام ١٩٨٠.^{٧٦}

لقد اقترح الوفد العراقي إضافة ومناقشة خطة تشغيل سد اتانورك في المرحلة المقبلة، والاكتفاء بالإشارة إلى بروتوكول عام ١٩٨٠ الموقع بين العراق وتركيا حول مهام اللجنة الفنية المشتركة وذلك لأن بروتوكول عام ١٩٨٧ موقع بين سوريا وتركيا وبشير إلى قاعدة الـ ٥٠٠ م^٣/ث علماً ان العراق قد رفضها^{٧٧}. وقدم الوفد التركي مقترحاً لجدول الأعمال لم يتضمن مناقشة تشغيل سد اتانورك. وأشار رئيس الجانب التركي إلى ان السد لازال في دور الاملاء، ولم تبدأ عملية تشغيله ولذلك فهو لا ينافق خطة تشغيل السد نهائياً^{٧٨}. ورد الوفد العراقي قائلاً: «ان السد دخل مرحلة التشغيل من خلال تشغيل الوحدتين التوربيتين الأولى والثانية التي جرى تشغيلها باحتفال رسمي يوم ٢٥ تموز ١٩٩٢ وليس من الضروري الوصول إلى المناسب العلية لكي تبدأ عملية التشغيل، وإننا نصر على مناقشة الخطة المستقبلية لتشغيل السد اذ ان الزراعة في حوض الفرات أصابها ضرر كبير نتيجة اعتماد قاعدة الـ ٥٠٠ م^٣/ث عند إملاء خزان اتانورك بسبب نقص المياه الواردة الى القطر عند حاجتنا.. ولكن هذه الاسباب تصبح مناقشة هذا الموضوع امراً ضروريا ونرى ان يعاد النظر بقاعدة الـ ٥٠٠ م^٣/ث لأننا لم نكن طرفاً فيها ولم نوافق عليها، بل سجلنا اعتراضنا عليه»^{٧٩}. وأيد الجانب السوري ذلك وأشار إلى أن سد اتانورك دخل مرحلة التشغيل وان التعرف على خطة تشغيله أصبحت لازمة.^{٨٠} وبين الجانب التركي التزامه بقاعدة الـ ٥٠٠ م^٣

ث وفق بروتوكول عام ١٩٨٧ الموقع بين سوريا وتركيا، وبسبب التزامه بهذه القاعدة ستطول مدة إملاء خزان أتانورك^{٨١}.

وفضلاً عن ذلك، اقترح الجانب التركي الأمور الآتية^{٨٢}:

- ١ أن يعامل حوضاً دجلة والفرات حوضاً واحداً وان مفتاح حل هذه العقدة هو بنقل مياه دجلة الى الفرات.
- ٢ أن تجري دراسات موسعة للترية وتصنيفها وللنظام الزراعي المناسب، وان يتم استخدام المياه (وليس قسمة المياه) بالشكل العقلاني والأمثل.
- ٣ أن مياه نهر دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود فهي لا تخضع للقسمة، وإنما للاستخدام الأمثل، اما الأنهر الحدودية فهي الأنهر التي تشكل حدّاً فاصلاً بين الدول.

وقد بيّن الوفد العراقي في معرض رده على الوفد التركي ان عد حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً مخالف لما مثبت في الوثائق الموقعة بين البلدين اذ أشار بروتوكول عام ١٩٨٠ الى حوضين وليس حوض واحد^{٨٣}، ورفض الجانب السوري المقترنات التركية. وفي هذا المجال أشار رئيس الجانب التركي انه طالما هناك استمرار لرفض المقترن التركي فلا يرى فائدة من الاجتماعات ولن تكون هذه الاجتماعات مستمرة وان التضحيات يجب ان لا تتم من قبل تركيا^{٨٤}. وعلق الجانب السوري على ذلك بقوله «إن الحلول لا يجوز ان تفرض فرضاً وان ما ورد في كلمة رئيس الوفد التركي ألاّ فائدة من الاجتماع معناه فرض المقترن التركي...». وعاد رئيس الوفد التركي فصحح ما جاء على لسانه، وقال انه لم يقصد ذلك الا انه يرى ان الاجتماعات اذا استمرت خارج الإطار الفني لا فائدة منها وان الاستمرار بهذا الموضوع نابع لقرار المسؤولين في بلده. وبين رئيس الوفد السوري انه لم يطلب من الوفد التركي ان يضحي بل ((إن السوريين) هم الضحية^{٨٥}).

إن المقترن التركي الذي يشير الى ان مياه نهر دجلة والفرات عابرة للحدود، ليس بمقترن جديد، اذ أشار اوزال الى هذه النقطة قائلاً: «بأنه نهر تركي وليس نهر دولياً». والحق ان هذا المقترن يناقض الحقيقة الواقع، اذ ان طول مجرى الفرات في

تركيا هو ٤٤٢ كلم بينما بلغ طول المجرى في سوريا ٦٧٥ كلم وفي العراق ١٢١٣ كلم لذلك فهو نهر غير محلي، ولو كانت منابعه تقع داخل الأراضي التركية، وبالتالي لا تعطى لتركيا حقوقاً كاملة بالتصريف فيه^{٨٦}. ولم يجد الأتراك في اجتماعات اللجنة السادسة للفريق العامل الجامع خلال مناقشة مشروع قانون استخدام المجرى المائي الدولي في أغراض غير الملاحية في الأمم المتحدة، وبحضور ممثلين عن معظم دول العالم خلال الحقبتين بين ١٩٩٦/٤-٣ و ١٩٩٦/١٠-٥ أي مؤيد للتمييز بين المياه «العاشرة للحدود» و «المياه الدولية». وكان هذا يعني أزمة في الدبلوماسية التركية لأن جميع الدول نادت بعدم التمييز بين المفهومين السالف ذكره، كون ذلك لا يشكل نظاماً قانونياً مستقلاً بل يندرج تحت مفهوم المجرى المائي الدولي^{٨٧}. أما فيما يخص المقترن الآخر الذي ناد به المفاوض التركي والذي يتضمن من عدّ دجلة والفرات حوضاً واحداً، نرى من جانبنا أن تركيا نفسها عدّت دجلة والفرات حوضان منفصلان وقد أعطى ترتيب الأحواض في مؤسسة أعمال الدولة التركية DSI رقم ٢١ لحوض الفرات ورقم ٢٦ لحوض دجلة، وفي العراق أيضاً حوضان جغرافيان منفصلان، لأن قناة الترثار حتى وإن وصلت بينهما، فإن ذلك لا يربّأ أي اثر قانوني لاعتبارهما حوضاً واحداً. وهذا ما يتفق ما جاء بها لجنة القانون الدولي عند شرح تعريف الفقرة أ من المادة الثانية من قانون استخدام المجرى المائي الدولي في أغراض غير الملاحية، حيث أوردت اللجنة في الفقرة رقم ٦ من التعليق على المادة الثانية التي جاء فيها: «فمثلاً كون حوضي صرف مختلفين، يتصلان بواسطة قناة، لا يجعل منها جزء من مجرى مائي واحد بالمعنى المقصود في هذه المواد، كما أن الدانوب والراين لا يؤلفان شبكة واحدة لمجرد كون المياه تتدفق في بعض أوقات السنة من الدانوب كمياه جوفية إلى الراين عبر بحيرة كونستانتس والحكم السليم والعملي يقتضي بأن الدانوب والراين يبقى كل منهما واحداً مستقلاً». وهذا ما ينطبق تماماً مع حالة حوضي الفرات ودجلة^{٨٨}. وبناء على ذلك، فإن عدّ حوضي الفرات ودجلة حوضاً واحداً مفهوم خاطئ من الجوانب الفنية والقانونية والطبيعية، فضلاً عن أن تركيا لم تعدّهما حوضاً واحداً^{٨٩}.

ويتضح من هذا أن المفاوض التركي وعبر جميع مراحل المفاوضات يماطل لكسب الزمن لصالحه والحصول على بعض المنافع على المدى الطويل، وذلك لأن وراء مسألة المياه مع العراق - باعتقاد المسؤولين الأتراك - مناورات سياسية تجعل المعارضة التركية تستغل أي تنازلات في المياه لصالحها وهو أمر يجعل المفاوض التركي يتغوف منه ولن يتجرأ على توقيع اتفاق فيه مكاسب للعراق^{٩٠}. وفي هذا المجال يقول أميكام ناكمانى: «بالرغم من ان التعاون بين الدول الحوضية هه شرط لاي مشروع اقليمي لتطوير المياه، فهذا التعاون صعب التحقيق، لانه يعني اعترافا ضمنيا بشرعية الطلبات المختلفة. كذلك يقتضي أي اتفاق سوري-تركي حول نهر العاصي الاعتراف السوري الضمني بالسيادة التركية على منطقة اسكندون. ومن جانب آخر ان أي اتفاق تركي-سوري-عربي على المشاركة بمياه الفرات سيعني وفق انقرة فرض السيادة العراقية والسويسرية على موجودات تركية. وتركيا بدلاً من ذلك، مستعدة لمناقشة المظاهرة التقنية فقط لتوزيع المياه الى دول الحوضية السفلية»^{٩١}.

ويترجم الحقيقة نفسها سيفي تشهاذ في بحثه الموسوم «السياسات التركية المعاصرة في الشرق الأوسط»، عندما يقول: «...وأحد الأطر التي يتجسد فيها، ذلك هو الاعتماد المتبادل بين النفط والامدادات المائية في كلا البلدين.. وتمثل تركيا في الوقت الحاضر المنفذ الوحيد لتصدير النفط العراقي الذي يبلغ تدفقه السنوي ٥٠ مليون طن تقريباً، هذا مع انه قد سبق اتخاذ قرار بمضاعفة القدرة التصديرية..»^{٩٢}.

ويضيف تشهاذ قائلاً: «ان سوريا والعراق على حد سواء يعتمدان على نهر دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا.. ومن الأمور التي تبعث على السخرية هي انه بالرغم من ممارسة سوريا والعراق ضغوطاً على المؤسسات الدولية لمحاولة منعها من تقديم العروض الى تركيا لبناء السدود على هاذين النهرين تجدهما يقيمان سدواً اكثرا على النهرين، ويتنازعان بشأن المياه في الوقت الذي توفر فيه تركيا مياها كافية لكليهما.. ومن الواضح انه عندما تتجز تركيا مشروعاتها الاروائية الحالية في جنوب شرق الأناضول في بحر عشر سنوات فانها ستزيد الإنتاج الزراعي على نحو غير،

وунدها ستصبح بمثابة سلة الخبز لسوريا وال العراق على حد سواء، فضلاً عن دول المشرق الأخرى»^{٩٣}.

ويتضح مما تقدم، أن تركيا تحاول استخدام المياه كورقة ضغط في التأثير على العراق وسوريا لضمان حصولها على النفط باستمرار، ومعادلة النفط بالمياه، وهذا ما أكده جاهد كايرو وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي في حديثه لمجلة يانكي الأسبوعية في عددها ١٩٧٤ حزيران ٣-٩ بقوله: «نحن نستطيع الحصول على النفط من أي مكان، بينما لا نستطيع تأمين المياه من أي جانب».^{٩٤} وفي هذا المعنى قال أوزال «الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها، لأننا لسنا بلداً نفطياً بالرغم من أن لدينا القليل من النفط وشيئاً من الغاز وذلك لابد من ان نعمل بجد لدعم اقتصادنا»^{٩٥}. ويؤكد هذه الحقيقة جنكيز التن قايا وزير الاعمال العامة والإسكان قائلاً: «لا مانع لدينا من مبادلة النفط بالمياه مع جيراننا». وفي هذا المعنى نفسه قال قابلان ديرجي مدير مشروع جنوب شرقى الأناضول: «مثلاً ان لديكم سلاحاً قوياً هو النفط فاننا أيضاً نملك سلاح الماء». وأشار محمد عارف ديميرير في مجلة «Anatolian» في آذار ١٩٩١: «ان العراق وسوريا يتعدان المبالغة في تقدير آثار مشروع «جاب» وبصورانه كمؤامرة تركية ضدها، ورغم انه سيؤدي فحسب الى انخفاض تدفق مياه الفرات من ٣١ مليار متر مكعب سنوياً الى ٢١ مليار متر مكعب سنوياً، وهذه المليارات العشرة حصة معقولة لتركيا، ولن يسفر خفض نصيب سوريا بنسبة ٤٠٪ والعراق بنسبة ٨٠٪، ويزعم بعض المؤثرين بالحملات الدعائية العراقية والسويسرية المناوئة للمشروع، لأن هذه النسبة لن تتجاوز ٢٩٪ في حالة سوريا و ٣٧٪ في حالة العراق، ومتى ما توقف هاذان البلدان عن رؤية جاب كمشروع مائي له أغراض سياسية فإنه سيصيير بمقدورهما الاستفادة منه في تجنب مخاطر الفيضان وفي تنظيم المواسم والدورات الزراعية»^{٩٦}.

وحرى بالإشارة في هذا المجال أن بالإمكان التركيز على ظاهرتين تتعامل تركيا في ضوئهما مع العراق وسوريا في مسألة المياه: الأولى تتعلق بدوائر تركية

تحاول اطلاق الصفة التركية على نهري دجلة والفرات حتى نقطه مغادرة كل منها الارضي التركي بما يؤكد السيادة التركية المطلقة على نهرين السالفي الذكر وعدم أحقيه العراق وسوريا في مناقشة المشروعات التركية القائمه عليهم وجاء في هذا الصدد في حديث سليمان ديميرل في ٦ ايار ١٩٩٠ (إن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب ان تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع انه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الانهار الدولية فهما من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي)، وأشار رئيس الجانب التركي إلى أن السد لا زال في دور الإملاء، ولم تبدأ عملية تشغيله ولذلك فهو لا يناقش خطة تشغيل السد نهائياً. ورد الوفد العراقي قائلاً: «ان السد دخل مرحلة التشغيل من خلال تشغيل الوحدتين التوربينيتين الأولى والثانية التي جرى تشغيلها باحتفال رسمي يوم ٢٥ تموز ١٩٩٢، وليس من الضروري الوصول الى المنساب العلوي لكي تبدأ عملية التشغيل، والعراق يصر على مناقشة الخطة المستقبلية لتشغيل السد، اذ ان الزراعة في حوض الفرات أصابها ضرر كبير نتيجة اعتماد قاعدة الـ ٥٠٠ م^٣ في الثانية عند إملاء خزان اتانورك بسبب نقص المياه الواردة الى القطر عن حاجتنا.. وكل هذه الأسباب، تصبح مناقشة هذا الموضوع امراً ضرورياً. وأيد الجانب السوري دخول سد اتانورك مرحلة التشغيل، وان التعرف على خطة تشغيله أصبحت لازمة. وبين الجانب التركي التزامه بقاعدة الـ ٥٠٠ م^٣ وفق بروتوكول عام ١٩٨٧ الموقع بين سوريا وتركيا وبسبب التزامهم بهذه القاعدة ستطول مدة إملاء خزان اتانورك^{٤٧} ، وفضلاً عن ذلك فقد اقترح الجانب التركي الأمور الآتية^{٤٨} :

- ١ أن يعامل حوضاً دجلة والفرات حوضاً واحداً، وأن مفتاح حل هذه العقدة هو بنقل مياه دجلة إلى الفرات.
 - ٢ أن تجري دراسات موسعة للتربة وتصنيفها وللنظام الزراعي المناسب، وأن يتم استخدام المياه (وليس قسمة المياه) بالشكل العقلاني والأمثل.

-٣- أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود، وبالتالي فهي لا تخضع للقسمة، وإنما للاستخدام الأمثل، أما الأنهار الحدودية فهي الأنهار التي تشكل حداً فاصلاً بين الدول.

وقد بينَ الوفد العراقي وهو في معرض رده على الوفد التركي ان عَد حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً مخالف لما مثبت في الوثائق الموقعة بين البلدين، اذ أشار بروتوكول عام ١٩٨٠ الى حوضين وليس حوض واحد. ورفض الجانب السوري أيضاً المقترنات التركية. وفي هذا المجال أشار رئيس الجانب التركي انه طالما هناك استمرار لرفض المقترن التركي فلا يرى فائدة من الاجتماعات، ولن تكون هذه الاجتماعات مستمرة، وان التضحيات يجب ان لا تتم من قبل تركيا. وقد علق رئيس الجانب السوري على ذلك بقوله: «ان الحلول لا يجوز ان تفرض فرضاً وان ما ورد في كلمة رئيس الوفد التركي ألاّ فائدة الاجتماع معناه فرض المقترن التركي...». وقد عاد رئيس الوفد التركي فصحح ما جاء على لسانه، وقال انه لم يقصد ذلك، الا انه يرى ان الاجتماعات إذا استمرت خارج الإطار الفنى لا فائدة منها، وان الاستمرار بهذا الموضوع نابع لقرار المسؤولين في بلده. وبين رئيس الوفد السوري انه لم يطلب من الوفد التركي ان يضحي بل (أي السوريون) هم الضحية. ويتبين من هذا، ان المفاوضات التركية وعبر جميع المفاوضات يماطل لكسب الزمن لصالحه، والحصول على بعض المنافع على المدى الطويل، ذلك لأن وراء مسألة المياه مع العراق - باعتقاد المسؤولين الاتراك- مناورات سياسية تجعل المعارضة التركية تستغل أي تنازلات في المياه لصالحها، وهو امر يجعل المفاوضات التركية يتخوف منه ولن يتجرأ على توقيع اتفاق فيه مكاسب للعراق^{٩٩}. وقد تبلور هذا الاتجاه عند القادة الاتراك منذ إعلان دمشق في آذار ١٩٩١ أي بعد توقف العمليات الحربية ضد العراق. وفي هذا المجال اخذ بيكر سكريتير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية يؤكّد على توسيع إعلان دمشق في المستقبل وذلك لضم أقطار غير عربية فيه كتركيا و ايران. وقد أيد الكيان الصهيوني مشروع نظام الشرق الأوسط، من خلال تصريحات أدلى بها شمعون بيريز

اثناء زيارة وزير خارجية تركيا السابق حكمت جتين الى المحطة في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩٩٣، عندما قال: «ان تركيا من الممكن ان تساهم في بناء «الشرق الأوسط الجديد» وتركيا تشكل الجسر بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية، ان الوضع الاستراتيجي التركي دفع تركيا ان تكون مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط»^{١٠٠}.

ولمعرفة أهمية تطوير جنوب شرقى الأناضول بالنسبة للرأي العام التركي، واستخدامه ورقة رابحة في السلوك السياسي الداخلي من قبل الأحزاب التركية، يمكننا الرجوع إلى تصريحات القادة الأتراك، وكتابات تمثل وجهات نظر الأحزاب السياسية.

فقد كتب سلبييل اوزيوداك في صحيفة ديلي نيوز التركية مقالة بعنوان: «Let Gap be a forerunner of projects to bring peace and stability to the Mideast»

«ليكن مشروع غاب أول المشروعات الرامية لاحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط»: جاء فيها: «يمثل مشروع جنوب شرقى الأناضول - غاب- مشروعًا متعدد الأبعاد بتوليد الطاقة الكهرومائية و ارواء منطقة جنوب شرقى تركيا القاحلة نسبيا وهي المنطقة التي كانت تشكل تاريخيا جزءاً مما سمي بالهلال الخصيب، ويمكن لمشروع «غاب» ان يعيد المنطقة درجة من الرخاء لم يسبق لها مثيل منذ قرون. ويمكن للمشروع أيضا ان يحتل مكان الطليفة بين المشروعات الأخرى التي تسهم في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.. طالما ان جيراننا لا يقبلون بإقامة مشروعات معينة فلن يتحقق السلام في المنطقة أبداً.. ومتى ما لمست تركيا وجاراتها في الشرق الأوسط فوائد هذا التعاون فانها ستواصل علاقاتها وسيقر الجميع بان كلها منها بحاجة للأخر حقيقة. أكد نجاتي اوتكان سفير تركيا السابق في بغداد ان تركيا تريد من جاراتها ان تؤمن بان ليس هنا اي شكوك تحط ببنوايا تركيا الحسنة فيما يخص بمسألة مفاوضات المياه وتركيا راغبة حقاً في تقاسم المياه مع جاراتها بشكل معقول وعادل»^{١٠١}.

الختمة

يتضح مما تقدم أن بالإمكان التركيز على ظاهرتين، تتعامل تركيا في ضوئهما مع العراق وسوريا في مسألة المياه: الأولى تتعلق بدوائر تركية تحاول إطلاق الصفة التركية على نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية. وهذا يعني ان هذا الاتجاه في تركيا يؤكد السيادة المطلقة على النهرين السالفي الذكر، ولا ينبغي على العراق وسوريا إثارة المشروعات القائمة من قبل تركيا عليهمما. وفي هذا الصدد جاء في حديث سليمان ديمرئل في ٦ آيار ١٩٩٠: «ان لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب ان تخلق السود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب ان يدرك الجميع انه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهر الدوليّة، فهما من الأنهر التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الأقليم التركي».^{١٠٢} وإن تحكم تركيا في هذا المجال وتسيطر على منابع دجلة والفرات، فإنها ربما تستغل موقعها الجغرافي وسيطرتها على تلك المنابع ل القيام ببعض الممارسات السياسية والمناورات مع جيرانها من الأقطار العربية للعمل على إنجاز بعض المخططات السياسية او لكسب التأييد لها في بعض القضايا كالحصول على النفط والمصارع على بحر ايجا وقبرص وبعض القضايا الدولية في البوسنة والهرسك والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي.

^١ تقسم الأنهر من حيث مركزها القانوني إلى نوعين: أنهار وطنية وأنهار دولية، لكل من هذين النوعين قواعد خاصة يخضع لها من حيث الملكية والانبعاث والملاحة الدولية. أبو هيف، علي صادق (دكتور)، القانون الدولي العام، ط ٣، الإسكندرية، ١٩٦٤، ص ٣٩٩. وقد عرّفت PCIJ عام ١٩٢٩ ونتيجة لقضية نهر أودر، النهر الدولي وفق معيارين مختلفين هما:

١- يجب أن يكون النهر صالحًا للملاحة.

٢- يجب أن يعبر النهر أراضي دولتين أو أكثر، أو يجب أن يشكل حدودًا بين دولتين أو أكثر. راجع:

- Inan, Yuksel, Legal Dimentions of International Watercourse (Euphrates and Tigris), in Ed., Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation And Development in The Middle East, Ankara 1994, p. 226.

وإيفان، يوكسل، الأبعاد القانونية للمجاري الدولية (الفرات ودجلة)، ورد في كتاب الشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول ١٩٩٤)، تعرّيب ميسن حلواني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس-لبنان، ص ٢٦٧ - ٢٦٨. وسلطان، حامد (دكتور)، "الأنهر الدولية في العالم العربي"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثاني والعشرين، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١.

^٢ سلطان، حامد (دكتور)، الأنهر الدولية في العالم العربي، مصدر سابق ذكره، ص ٤٠. وروبنس فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم حوري، دار قرطبة للنشر والتويثيق والابحاث، قبرص، ١٩٩٣، ص ١٠٨. وانظر أيضًا:

- Inan, Yuksel ,legal Dimentions of International Watercourse (Euphrates and Tigers) Op. Cit.,

^٣The Middle East and North Africa, p. 326; Treat of Peace with Turkey and other Instruments Singned at Lausanne on July, 24, 1923, p.89.

والرفاعي، محمد نور الدين، محاضرة عن مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٢، ص ٩. وبكر، حسن (دكتور)، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي"، السياسة الدولية، العدد ٤، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٣٦. وتوماس ناف، الصراع في الشرق الأوسط صراع أم تعاون؟ دائرة التدريب، مديرية التطوير القتالي، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٧.

وانظر أيضًا:

- Beaumont, Peter, "The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and Need for New Approaches to provide Solution“, p. 205.

^٤ سلطان، حامد (دكتور)، "الأنهار الدولية في العالم العربي"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨. وانظر أيضاً:

Treaty of peace with the Turkey, Op. Cit., p. 89; Roger R. Trask, The united States Response to Turkish Nationalism and Reform 1919-1939, pp. 16 – 21.

^٥ السمان، نبيل، حروب المياه من الفرات الى النيل، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٧. ودروز، محمد عزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦، ص ٥٨ – ٦٠.

^٦ الخشاب، وفيق، والصحاف، مهدي (دكتور)، الموارد الطبيعية ماهيتها واصنافها، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٩٦.

^٧ المصدر نفسه، ص ١٩٦.

^٨ Inan, Yuksel, Legal Dimentions of International Watercourse (Euphrates and Tigris), Op. Cit., p. 236.

^٩ صادقت الحكومة العراقية على هذه المعاهدة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٧.

^{١٠} غانم، محمد حافظ (دكتور)، القانون الدولي العام، ص ٣٥٢.

^{١١} راجع المادة الخامسة من البروتوكول الملحق رقم (١) بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق. وسلطان، حامد (دكتور)، القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٤.

^{١٢} راجع المادة الاولى من البروتوكول الملحق رقم (١) والخiro، عز الدين علي، الفرات في ظل القانون الدولي العام، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٥٥٨.

^{١٣} الخiro، عز الدين علي (دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

^{١٤} اينان، يوكسل، الابعاد القانونية للمجاري الدولية (الفرات ودجلة)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

^{١٥} المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

^{١٦} السمان، نبيل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨. والشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول ١٩٩٤)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس – ليبيا، ١٩٩٥، ص ١٣٧.

^{١٧} اينان، يوكسل، الابعاد القانونية للمجاري الدولية (الفرات ودجلة)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩.

^{١٨} الخiro، عز الدين علي (دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٩ – ٥٨٠.

^{١٩} المصدر نفسه، ص ٥٨١.

- ^{٢٠} المطابي، مالك نصيف (دكتور)، "العلاقات العراقية السورية التركية في ضوء المياه المشتركة"، اوراق تركية معاصرة، العدد ٣، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص ٤٣ و:
- GAP Guneydoga Anadolu projesi Tarimsal Kalkinma Simpozyumu, 18-21 Kasim 1986, Ankara, 1986, S. 131.
- ^{٢١} سلمان، عبد العباس نايف، العلاقات العراقية التركية في ضوء النفط والمياه، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٨٥، ص ٦١.
- ^{٢٢} العبيدي، مهدية، العلاقات العراقية التركية من ١٩٦٨ - ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٦، ص ٩٠.
- ^{٢٣} خIRO، عز الدين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٣ - ٥٨٤.
- ^{٢٤} ناف، توماس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.
- ^{٢٥} المصدر نفسه ، ص ٣٧.
- ^{٢٦} الخIRO، عز الدين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٦ - ٦٠٧.
- ^{٢٧} تم تصديق هذا البروتوكول بموجب قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ في آذار ١٩٧١. راجع: الواقع العراقي، العدد: ١٩٨٥ في ٤ / ١٠ / ١٩٧١ و:
- GAP, Guneydogu Anadolu projesi, A. e.g., s. 214.
- ^{٢٨} خلال إنشاء سد كيبان، قامت تركيا من خلال اتفاق وقع في أنقرة في ٣١ آب ١٩٦٦ مع إحدى وكالات الائتمان الدولية (AID) بإعطاء الوكالة ضمانات بان اتفاقاً شفهياً قد تم مع سوريا والعراق خلال السنة نفسها لاعطائهما كمية من المياه خلال حجز المياه لملء خزان السد. وبذلك استطاعت تركيا الحصول على قرض بقيمة ٤٠ مليون دولار. وقد أدخلت الوكالة هذا الضمان الاحتياطي فيما بعد في بروتوكول كتابي وقدر بـ ٣٥٠ متراً مكعباً في الثانية، ليتم تعديله في وقت لاحق إلى ٤٠٠ متراً مكعباً في الثانية، ومن ثم إلى ٤٥٠ متراً مكعباً في الثانية، وفق الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا مع سوريا والعراق على التوالي. راجع:
- Inan, Yuksel, Legal Dimentions of International Watercourse (Euphrates and Tigris)Op. Cit., p. 228.
- ^{٢٩} محاضر المفاوضات التي جرت في دمشق بين وفدي سوريا والعراق لمدة من ٢٢/٣/١٩٧١، الإضبارة الخاصة بمفاوضات الفرات، وزارة الري، مديرية العلاقات، محضر الجلسة الرابعة في ٢٤/٣/١٩٧٢. دراسة إستراتيجية لحوض نهر الفرات، مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٦، ص ٩٢ - ٩٣.
- ^{٣٠} العبيدي، مهدية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧. انظر أيضاً:

عبدالبديع، احمد عباس، "أزمة المياه من النيل الى الفرات"، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ١٩٩١، ص ١٤٧. انظر أيضاً:

- Bagis, Ali Ihsan, Water in the Region: Potential and Prospects – An overview, in: Edited by Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation and Development in the Middle East, Ankara 1994, p. 17.

اسهم المهندسون السوفيت في إنشاء سد طبقة على الفرات بهدف تطوير الري على طول النهر والأجزاء السفلية من وادي الخابور. راجع:

- Beaumont, Peter, The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and the Need for New Approaches to provide Solutions, in Ed. Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation And Development in The Middle East, Ankara 1994, p. 207.

^{٣١} شاهينوز، احمد، مشروع جنوب شرق الأناضول مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط، ورد ذلك في مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول ١٩٩٤)، ترجمة ميسم حلاني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٥، ص ٣٥٧.

^{٣٢} معرض، جلال عبد الله (دكتور)، "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والإقليميات"، المستقبل العربي، العدد ٦٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٩٤. وبوستل، ساندرا، الواحة الأخيرة، "مواجهة ندرة المياه"، ترجمة أبو بكر العامري، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٣، ص ١١٦. والمذوب، طارق، "إشكالية المياه وأثارها في العلاقات التركية - العربية"، العلاقات العربية - التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٨٢.

^{٣٣} مانجو، اندره، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، الباحث العربي، العدد ٢٧، مركز الدراسات العربية، لندن، ١٩٩١، ص ٢٢.

^{٣٤} شاهينوز، احمد، مشروع جنوب الأناضول مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٨.

^{٣٥} مانجو، اندره، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

^{٣٦} معرض، جلال عبد الله (دكتور)، "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والإقليميات"، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

- Beaumont, peter, The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and the Need for New Approaches to provide Solutions, Op. Cit., p. 208.

^{٣٧} بومونت، بيتر، الابعاد السياسية لمسألة المياه الضغوط المتزايدة على الموارد المائية في الشرق الأوسط وال الحاجة الى توجهات حديثة تؤمن حلولاً، في: مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥، ص ١٥٠ - ١٠٦.

^{٣٨} John F. Kolars, "Water as an Element of Cooperation and Development in the Middle East", Ankara, April, 1994 p. 137.

^{٣٩} الكيلاني، هيثم، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

^{٤٠} Pruitt J. Vestlind, Senior Writer, "Water: The Middle East's Critical Resource", National Geographic, May, 1993, p. 50.

^{٤١} وزارة الخارجية التركية، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، مايو، ١٩٩٧، ص ٣.

^{٤٢} المصدر نفسه، ص ٣.

^{٤٣} المصدر نفسه، ص ١٢٢.

^{٤٤} توفلر، الفن، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ظ ٢، ترجمة د.فتحي حمد بن شتوان، طرابلس-ليبيا، ١٩٩٦، ص ٤٠٤.

^{٤٥} اينان، يوكسل، الابعاد القانونية للمجاري الدولية (الفرات ودجلة)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠ - ٢٧٢.

^{٤٦} حسن، شوكت، «القواعد العامة لتنظيم استغلال مياه الأنهر الدولي»، الباحث العربي، العدد ٢٣، لندن، ١٩٩٠، ص ٢٢. و علي، علي محمد، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، القاهرة، (بلا)، ص ٢٠٩.

^{٤٧} بيكرد، اليزابيث، مظاهر القانون الدولي حول الأزمة المائية في الشرق الأوسط، تأليف مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول ١٩٩٤)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس-ليبيا، ١٩٩٥، ص ١٧١. وانظر أيضاً:

- Picard, Elizabeth, Aspects of International law of the water Conflict in The Middle East, in Edited by Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation And Development in The Middle East, Ankara, 1994, p.214.

^{٤٨} صادق، علي حسين، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات -رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٧٧، ص ٧٠. وأيضاً: بومونت، بيتر، الابعاد السياسية لمسألة المياه الضغوط المتزايدة على الموارد المائية في الشرق الأوسط وال الحاجة الى توجهات حديثة تؤمن حلولاً، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

^{٤٩} صادق، علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧٢.

^{٥٠} المصدر نفسه، ص ٧٢.

^{٥١} المصدر نفسه، ص ٧٢.

^{٥٢} المصدر نفسه، ص ٧٢.

^{٥٣} المصدر نفسه، ص ٧٢.

^{٥٤} مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه(محاضر مؤتمر اسطنبول ١٩٩٤)، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

^{٥٥} المشاركون في الحلقة النقاشية قضية نهر الفرات، الباحث العربي، العدد الثالث والعشرون، ابريل (نيسان)-يونيو (حزيران)، لندن، ١٩٩٠، ص ٢٢-٢٣.

^{٥٦} المصدر نفسه، ص ٢٣.

ابتدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٠ بصورة رسمية عقد تجهيز او تزويد مياه الشرب ونقاوتها الدولية معايدة تأكيد هدف المياه الندية للجميع بحلول عام ١٩٩٠. راجع: - Asit K. Biswas, «Water for the third World», Foreign Affairs, Vol.60, No.1, Council on Foreign Relations, Inc, Printed in the U.S.A., Fall, 1981, p.154.

^{٥٧} ندوة المستقبل العربي، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والاقليات»، المستقبل العربي، العدد ١٦٠، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ١٢٩.

^{٥٨} يعود تاريخ استخدام العراق لنهرى دجلة والفرات الى ٦٠٠٠ سنة ماضية وعليه نرى ان الفقهاء يؤكدون ان الادعاء التاريخي يعطي الدولة الحق بالمياه المستخدمة. راجع:

- Beaumont, peter, The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and the Need for New Approaches to provide Solutions, in Ed. by, Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation And Development in the Middle East, Ankara, 1994, p.205

وصالحة، سمير، «مياه إسرائيل في العلاقات المائية العربية-التركية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥-١٢٦، وسري الدين، عايدة العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦. وعليه نرى انه تم رى اكثر من نصف مليون هكتار ٨٠,٠٠٠ عبر الري والرفع البسيط خلال العهد العثماني. راجع:

- Kolars, John,Manging the Impact of Development: The Euphrates and the Tigris Rivers and the Ecology of the Arabian Gulf-Alink in Forging Tri-Riparian Cooperation, in Ed. by Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation and the Development in The Middle East, Ankara, 1994, p.133.

^{٥٩} تجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن ٨٠٪ من استخدام المياه في معظم دول الشرق الأوسط يذهب إلى أغراض الري. راجع:

Beaumont, peter, The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and Need Approaches Resources Solutions, Op.CiT, p.204.

^{٦٠} وسام الزهاوي، مناقشة المائدة المستديرة حول The Euphrates Water Issue التي أقامها مركز البحث العربي، لندن ١٩ شباط ١٩٩٠.

^{٦١} وزارة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠-١٩.

^{٦٢} المصدر نفسه، ص ٢١. وانظر أيضاً:

^{٦٣} Bagis, Ihsan Ali, Water in the Region: Potential and Prospects-An overview, Op. Cit., p.21

وأيضاً: خليل إبراهيم، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٧٨.

وحسن هاشم، «٣ اقتراحات عراقية لحل مشكلة مياه الفرات»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨. الوطن العربي، العدد ١٤٩، ١٤٩٠/١/١٩. وباغيش، علي إحسان، «إشكالية المياه وأثارها في العلاقات التركية-العربية»، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٧٥. ورشدي، عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٩. والحوار الثلاثي حول نهر الفرات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠. وكذلك: ستار، جويس «حروب المياه في الشرق الأوسط»، صامد الاقتصادي، العدد ٨٨، نيسان، آيار-حزيران، عمان، الأردن، ص ١٧٥.

^{٦٤} معرض، جلال عبد الله (دكتور)، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية الذي ينظمها المركز خلال المدة من ١٤-١٦ ديسمبر، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥.

بموجب الاتفاقية الثانية بين سوريا وتركيا لعام ١٩٨٧ التي تطأق تركيا بموجبها ما معدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية خلال مدة ملء الخزان، وترى دمشق ان الاتفاقية تدير مؤقت لتعطية مدة خزان سد اتانورك، بعد ان يصار الى اتفاقية ثلاثة. وما ان يبلغ السد حده الأقصى، حتى يعود الجريان، كما تتوقع دمشق الى حالته العادلة وهي ٦٠٠-٧٠٠ م^٣ بالثانية. راجع: روينس، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

معالجة المياه للاستخدامات المحلية. راجع: الحوار الثلاثي حول نهر الفرات، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

^{٦٥} Milliyet, 14-1-1990

^{٦٦} Ayhan Eligin Yucel Askin, Kucubas Hayvanciligin Entansifiesmesi olanaklari ve Sorunlari, Ankara, 1986, ss-369-370.

يؤدي سد أتاتورك لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر الفرات في تركيا إلى ازدهار الزراعة والتنمية في شرق تركيا. راجع:

- Nayon, Jeanifer, «Bridge over Troubled Regions», Op. Cit., p.82.

أما السد الثالث، وهو سد كييان على بعد ١١٦ كم، يعمل منذ عام ١٩٧٤ وينظم تدفق مياه نهر الفرات. إن السدود الثلاثة سد أتاتورك وسد كييان - تحجز ما يقارب ٩٠ مليار متر مكعب من المياه، وسيولد ٨,٨ مليارات كيلو وات-ساعة من الكهرباء في السنة، ويوفر المصدر الرئيس لمياه الري. وإذا علمنا أن حصة تركيا من مياه نهر الفرات من المتوسط السنوي تبلغ ٢٠ مليار م^٣ فانها بهذا المشروع سوف تحصل على أكثر من أربعة اضعاف إيرادها السنوي. راجع: النعيمي، احمد نوري (دكتور)، التطورات الحديثة في العلاقات العراقية-التركية، بغداد، ١٩٨٦، ص .١٨

^{٦٧} Cumhurriyet, 11-1-1990

وفضلاً عن المشروعات التركية الثلاث، فقد قامت تركيا انشاء سد في منطقة بيراجيك Berecik وتقوم شركة غاما للإنشاءات وبدعم أجنبي بإنجاز مثل هذا المشروع، والشركات الأجنبية المساهمة فيها هي: الألمانية والنمساوية والبلجيكية والفرنسية. راجع: جمهورية العراق، أنقرة، الرقم ٣٩/٧/٥ في ١٩٩٣/١/٢٨. راجع: وزارة الخارجية العراقية، والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي:«الجانب الأمني»، شؤون عربية، العدد ٦٧، ايلول ١٩٩١، ص ٥٧. وخليفة، محمد، «تركيا وأزمة الخليج»، مستقبل العالم الإسلامي، العدد الثاني، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، ربيع ١٩٩١، ص ١٢٩. السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١، ص ١٥٤.
^{٦٨} جريدة القبس، العدد ٦٩٦٩، ١٩٩٠/٩/١٨.

^{٦٩} توفلر ، الفن، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، تعریب ومراجعة الدكتور فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط ٢ ، طرابلس، ليبيا ١٩٩٦ ، ص ٤٠٤ .

^{٧٠} المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

^{٧١} المصدر نفسه، ص ٤٠٤-٤٠٥.

^{٧٢} المصدر نفسه، ص ٤٠٥.

^{٧٣} المصدر نفسه، ص ١٨٢-١٨٣.

^{٧٤} قالت صحيفة Hurriyet التركية: «ان الحكومة السورية اقترحت عقد مؤتمر حول المياه في القاهرة بدلاً من مؤتمر مياه السلام والذي كان من المؤمل عقده في مدينة استانبول.. ان هذا المقترن قد لقي تجاوباً من الدول العربية وبهذا فشل مؤتمر استانبول للمياه...»،

- Hurriyet, 30-9-1991

وأيضاً: A.g.e وجلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠-١١١.

^{٧٥} وزارة الخارجية العراقية/الدائرة القانونية، مصدر سبق ذكره.

^{٧٦} المصدر نفسه.

^{٧٧} المصدر نفسه.

^{٧٨} المصدر نفسه.

^{٧٩} المصدر نفسه.

^{٨٠} المصدر نفسه.

^{٨١} المصدر نفسه.

^{٨٢} المصدر نفسه.

^{٨٣} وزارة الخارجية العراقية/الدائرة القانونية، مرجع سبق ذكره.

^{٨٤} المصدر نفسه.

^{٨٥} المصدر نفسه.

^{٨٦} سري الدين، عايدة العلي، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلي، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨٩.

^{٨٧} المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

^{٨٨} المصدر نفسه، ص ٢٧٩-٢٧٨.

^{٨٩} المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

^{٩٠} وكالة الأنباء العراقية ١٠/٥/١٩٩٢ و مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، شؤون تركية، ص ٩٦.

^{٩١} Nachmani, Amikan, The politics of Water in the Middle East: The Current Situation, Imaginary and practical Solutions, in Ali Ihsan Bagis,

Water As An Element of Cooperation and Development In The Middle East, Ankara, 1994, p.309.

⁹² Tashan, Seyfi, «Contemporary Turkish Politics in the Middle East : Prospects and Constraints», Op.Cit, p.52.

⁹³ Ibid.

^{٩٤} المطابي، نصيف جاسم علي (دكتور)، «العلاقات السورية التركية في ضوء المياه المشتركة»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧ .

^{٩٥} أضواء الأنباء التركية، العدد ١٠ ، ١٩٨٧ .

^{٩٦} معرض، جلال عبد الله (دكتور)، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والآليات»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧ .

^{٩٧} وزارة الخارجية العراقية - الدائرة القانونية، مصدر سبق ذكره.

^{٩٨} المصدر نفسه. وللمزيد من التفاصيل راجع : تصريح وزارة الخارجية التركية، وكالة الأنباء العراقية في ٢٩/٧/١٩٩٢ . وأيضا:

- Milliyet, 29-7-1992

^{٩٩} Milliyet, 5-10-1992

^{١٠٠} Gumhurriyet, 8-6-1990

وأيضا: المجنوب، طارق، «إشكالية المياه وأثارها في العلاقات التركية-العربية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢ .

^{١٠١} M.slbl ozbudak, «Let Gap be a forerunner of projects to bring peace and Stability to the Modest», op. cit.,

^{١٠٢} معرض، جلال عبد الله (دكتور)، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والآليات»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦ .